

Distr.: General
28 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٠ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة، بناء على طلبها في قرارها

٢٢٤/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ التقرير المرفق الذي أعدته أمانة مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.



الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

تقرير أعدته الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

موجز

انتعشت بشكل كبير أسعار السلع الأساسية منذ سنة ٢٠٠٣. ورغم أن عوامل الزيادة في الأسعار تختلف، بعض الشيء، من سلعة أساسية إلى أخرى فثمة عوامل مشتركة تشمل الازدهار الاقتصادي في الصين، والآفاق الاقتصادية الطيبة في الهند والولايات المتحدة، والانتعاش الاقتصادي في اليابان وأوروبا، فضلا عن تدفقات أموال المضاربة في سوقي الفلزات والطاقة.

وبما أن معظم البلدان النامية تعتمد على تصدير السلع الأساسية، فقد شكّل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، في المتوسط، عاملا إيجابيا من عوامل النمو الاقتصادي في تلك البلدان. بيد أن الأثر المترتب على ذلك الذي يقاس بمدى تغير معدلات التبادل التجاري لدى البلدان والجزء الذي يحتفظ به الاقتصاد من الزيادة في الإيرادات قد تفاوت إلى حد كبير حسب التركيب السلعي للتجارة.

وتعد التجارة فيما بلدان الجنوب عنصرا حيويا بوجه خاص في التجارة العالمية للسلع الأساسية، ويرجع ذلك، على وجه التحديد، إلى ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية حيث يشهد نصيب الفرد من استهلاك السلع الأساسية زيادة سريعة. ومن اللازم الاستفادة من هذه الحيوية الجديدة في دعم التنمية والحد من الفقر.

ويعني تعليق مفاوضات جولة الدوحة أن من غير المحتمل أن يتحقق في الأجل القصير ما كان مؤملا من تحسينات في أداء الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية وأن يتخذ ما كان مرجوا من تدابير داعمة للبلدان النامية، بعدة سبل من بينها إنشاء آلية المعونة مقابل التجارة. وبناء عليه، فإن تطوير قطاعات السلع الأساسية سيعتمد بشكل أساسي على السياسات الخاصة بتلك السلع على الصعيد الدولي، وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن اللازم أن يجرى السعي إلى إقامة آلية المعونة مقابل التجارة بشكل مستقل عن تطورات جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة، وينبغي ألا ينظر إليها حصرا على أنها وسيلة لمساعدة البلدان على التكيف مع تحرير التجارة. فمن المفروض أن تدعم تحسين القدرة التجارية، وأن تركز بشدة على السلع الأساسية مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة.

وواصلت جميع المنظمات الحكومية الدولية المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩ منح الأولوية، في أعمالها وبرامجها، للمسائل المتعلقة بالسلع الأساسية. بيد أنه لم يُوفّر سوى القليل من الموارد الجديدة. وفي الحالة الراهنة، تتسم المساعدة التقنية الموجهة لدعم وضع السياسات وبناء القدرة بمزيد من الأهمية، لا سيما من أجل تمكين البلدان النامية من التكيف مع مقتضيات التجارة فيما بين بلدان الجنوب الآخذة في التوسع.

ومن المؤسف أن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي تشكلت إبان الدورة الحادية عشرة للأونكتاد لم تباشر عملها، بسبب انعدام الدعم المالي من الدول الأعضاء. ويستدل بوضوح من تعدد الجهات التي خاطبها القرار ٢٢٤/٥٩، وتشمل القطاعين الخاص والعام، فضلا عن الكيانات الوطنية والدولية، على الحاجة إلى إقامة آليات مناسبة تسمح بالتشاور بين أصحاب المصلحة وتركز اهتمام الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الشركات.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		٢-١	٥
ثانيا -	تطورات أسواق السلع الأساسية		١٠-٣	٥
ألف -	تطورات الأسعار		٨-٣	٥
باء -	أثر التطورات على البلدان النامية		١٠-٩	٩
ثالثا -	تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب		٢٨-١١	١٠
ألف -	التطور الحديث في تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب		١٥-١١	١٠
باء -	تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب بوصفها محركا لحفز النمو والحد من الفقر		٢٨-١٦	١٣
رابعا -	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩		٣٧-٢٩	٢٢
خامسا -	الاستنتاجات		٤٤-٣٨	٢٦

أولا - مقدمة

- ١ - أُعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بشأن تنفيذ ذلك القرار، وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية.
- ٢ - وينقسم التقرير إلى أربعة فصول فنية. حيث ترد في الفصل الثاني لمحة عامة موجزة عن التطورات في أسواق السلع الأساسية على امتداد السنوات القليلة الماضية، مع التركيز على عوامل انتعاش أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة (الذي بدأ وقت اتخاذ القرار ٢٢٤/٥٩) وانعكاساته على البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. ويركز الفصل الثالث على أحد العوامل الرئيسية المتسببة في زيادة أسعار السلع الأساسية، الذي يمثل أيضاً أحد أهم ملامح النمط المستجد في التجارة العالمية، أي تزايد أهمية تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب. ويستعرض الفصل الرابع، عملاً بما طلبته الجمعية العامة، حالة تنفيذ القرار ٢٢٤/٥٩، فيما يعرض الفصل الخامس الاستنتاجات.

ثانياً - تطورات أسواق السلع الأساسية

ألف - تطورات الأسعار

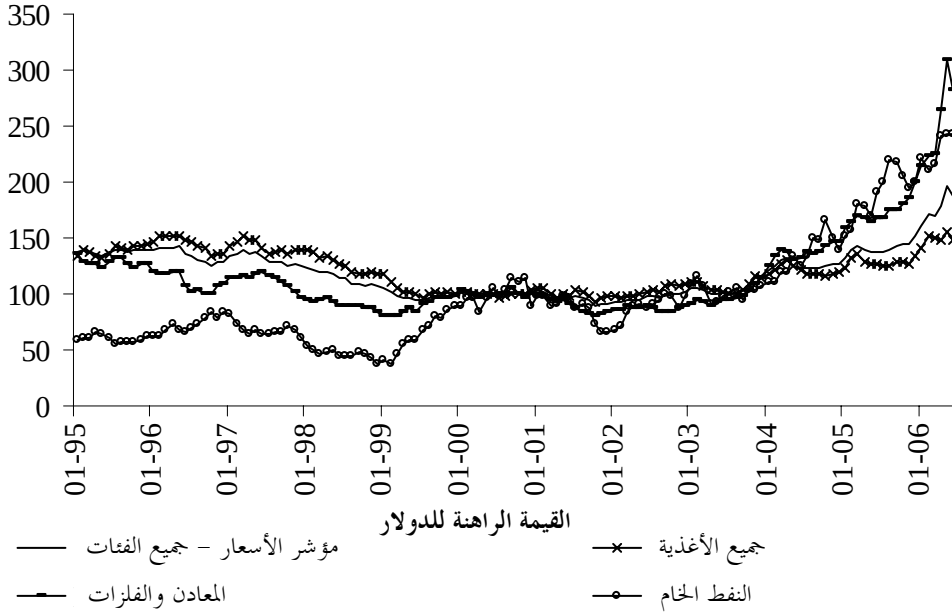
- ٣ - سجلت الأسعار الدولية للسلع الأساسية هبوطاً حاداً في الفترة من منتصف سنة ١٩٩٧ إلى منتصف سنة ٢٠٠٣. فخلال تلك الفترة، فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية للأونكتاد (كما في ذلك الوقت) حوالي ثلث قيمته بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة. ومنذئذ، انتعشت الأسعار حيث سجل مؤشر الأسعار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قيمة قدرها ١٨٧ وهو ما يفوق كثيراً متوسط مستواه لعام ٢٠٠٣ البالغ ١٠٥ (انظر الشكل ١ أدناه). ورغم أن الزيادات في أسعار المعادن والفلزات فاقت كثيراً الزيادة في أسعار غيرها من السلع الأساسية، فإن الارتفاع الأخير يشمل سلعا كثيرة، ويمكن أن يُعتبر شبه عام، باستثناء فئة البذور الزيتية والزيوت النباتية التي تراجع مؤشر أسعارها بنسبة ٩,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ورغم أن عوامل زيادة أسعار السلع الأساسية تتباين بعض الشيء من سلعة إلى أخرى، ثمة عوامل مشتركة تشمل الازدهار الاقتصادي في الصين (حيث اقتربت معدلات النمو الاقتصادي من ١٠ في المائة في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، ويتوقع أن تظل على مستواها خلال عام ٢٠٠٦)، والآفاق الاقتصادية الطيبة في الهند والولايات المتحدة، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي في اليابان وأوروبا.

٤ - وقد تضاعف تقريبا مؤشر أسعار المعادن والفلزات في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وهو ما يُعزى أساسا إلى سرعة تنامي الطلب الصيني (فعلى سبيل المثال، زادت واردات الصين من خام الحديد بنسبة ٨٥ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وشكلت زهاء ٤٠ في المائة من واردات العالم في السنة الأخيرة). وقد أدى طول الفترة التي كانت فيها الأسعار متدنية، مقترنا بطول فترات الإعداد بالنسبة للاستثمار في التعدين، إلى تباطؤ معدل نمو القدرة لسنوات عديدة، مما انعدمت معه إمكانية مجازاة العرض للزيادة المفاجئة في الطلب. ونتيجة لذلك، تراجعت مخزونات الفلزات لتصل في بعض الحالات إلى مستويات بالغة الانخفاض. وقد كان لضعف النشاط في الأسواق أثره في زيادة جاذبية أسواق الفلزات لدى المستثمرين غير الراضين عن التوقعات المتعلقة بعائدات الأصول المالية (انظر المناقشة أدناه). وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ارتفعت أسعار النحاس والنيكل والزنك تباعا بنسب ١٣٦ في المائة و ١١٨ في المائة و ٧٤ في المائة. واستمر هذا الاتجاه في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦، مع ارتفاع أسعار الزنك والنحاس بنسبة ٧٠ في المائة عن مستوياتها لعام ٢٠٠٥، وارتفاع سعر النيكل بنسبة ٤٥ في المائة.

٥ - وارتفعت أسعار النفط بنسبة ١١٤ في المائة في الفترة بين سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. واستمر ارتفاع الأسعار خلال سنة ٢٠٠٦ ليبلغ سعر البرميل في تموز/يوليه ٧٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وكما هو الشأن بالنسبة للفلزات، شكل نمو الطلب الصيني (تضاعفت واردات الصين عام ٢٠٠٥ زهاء مرتين ونصف مقارنة بحجمها في سنة ٢٠٠٣) والمضاربة عاملين هامين. فالمخاوف من احتمال حدوث خلل في العرض، نتيجة للأحداث في بلدان منتجة عدة من بينها بوليفيا وإيران والعراق ونيجيريا وفنزويلا، لعبت أيضا دورا في هذا الصدد وعززت من هواجس المضاربة.

الشكل ١

مؤشرات أسعار فئات السلع الأساسية الرئيسية بالقيمة المراهنة لدولارات الولايات المتحدة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ - حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: إحصاءات أسعار السلع الأساسية للأونكتاد.

٦ - سجلت أسعار السلع الأساسية غير المعادن، كمجموعة، زيادة كبيرة على مدى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، حيث ارتفعت أسعار الأغذية بما يزيد على ٢٤ في المائة، وارتفعت أسعار المشروبات المدارية بما يقارب ٤٢ في المائة، فيما زادت أسعار المواد الخام الزراعية بنسبة ٤١ في المائة. وتعزى جزئيا زيادات الأسعار في بعض الحالات، كما هو الحال بالنسبة لألياف الطبيعة والمطاط الطبيعي والسكر، إلى آثار الاستبدال المترتبة على القفزة التي شهدتها أسعار النفط على الصعيد الدولي. وقد أدى ارتفاع أسعار الهيدروكربون إلى تقلص قدرة بعض المواد الاصطناعية على التنافس، مما عزز مكانة المواد الطبيعية، مثل القطن والمطاط، وأسفر عن زيادة في الطلب والأسعار. وبالنسبة للسكر، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الطلب على الإيثانول المستخرج من قصب السكر، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار السكر على الصعيد الدولي. ومن المحتمل جدا أن تواصل أسعار السكر ارتفاعها خلال سنة ٢٠٠٦، نظرا إلى الضيق المتوقع في سوق السكر. ويمكن أن تشهد البرازيل نموا في أسطول المركبات المتعددة الوقود (المركبات التي يمكن أن تستعمل أي مزيج من الإيثانول والبنزين بنسب

مختلفة) ليربو على ٣ ملايين مركبة بحلول أواخر سنة ٢٠٠٦، مقابل ١,٥ مليون مركبة في بداية العام، في حين تتوقع أيضا بلدان أخرى زيادات كبيرة في الطلب على الإيثانول.

٧ - وسجلت أيضا سلع أساسية أخرى تحسنا كبيرا في الأسعار بانفراج حالات العرض المفرط السابقة. وهكذا، زادت أسعار البن بنسبة ٨٧ في المائة عن مستواها المتدني في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، مع تفاوت في زيادة أسعار أصناف بعينها عن الأخرى. ومع هذا، لم تسترجع أسعار البن المستويات التي كانت عليها في فترة ما قبل الأزمة، أي قبل عام ١٩٩٧. فأسعار البن البرازيلي ظلت في عام ٢٠٠٥ منخفضة عن أسعار عام ١٩٩٧ بنسبة ٤٠ في المائة.

٨ - وتعرضت أسواق الفلزات والطاقة بشكل خاص في الآونة الأخيرة لتأثيرات المضاربة التي ساهمت في زيادة الأسعار إلى مستويات مرتفعة جدا. وقام المستثمرون الذين يبحثون في ذات الوقت عن ارتباط ضعيف مع حركات أسعار فئات الأصول التقليدية وعن عائدات تفوق المتوسط^(١)، بإعادة توجيه تدفقات مالية كبيرة إلى الأسواق المحدودة (نسبيا) للسلع الأساسية. ويبدو أن المضاربين قد استعملوا استراتيجيات غير مباشرة لتفادي مخاطر الاستثمارات في الأسواق الفعلية للسلع الأساسية. وتبعاً لذلك، وظف المستثمرون، ولا سيما الصناديق التحوطية، مبالغ مالية ضخمة في مؤشرات السلع الأساسية، والتي تتقاسم الكثير من خصائص الأصول المالية التقليدية. ويوجد الآن ما يناهز ٢٠٠ بليون يورو مستثمرة في السلع الأساسية على نطاق العالم، نصفها في مؤشرات السلع الأساسية^(٢)، وقفزت استثمارات الصناديق التحوطية في أسواق الطاقة من ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ إلى ٩٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٥^(٣). وترتبط القوى المحركة لهذه التوظيفات بصفة أقل بمرتكزات عرض السلع الأساسية والطلب عليها في حد ذاته منها بمؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المالية. وقد اشتد الإقبال على الصكوك المالية القائمة على السلع الأساسية نتيجة تدني أسعار الفائدة وقوة النمو الاقتصادي نسبيا على نطاق العالم. وعلاوة على ذلك، تولدت فكرة قوية بين المضاربين تدعمها بعض الدراسات التحليلية مؤداها أن حركات أسعار الصكوك المالية المرتبطة بأسعار السلع

(١) في سنة ٢٠٠٥، بلغت العائدات المتصلة بمؤشرات وعائدات السلع الأساسية للأسهم المرتبطة بالسلع الأساسية ٤٨,١ في المائة، وبلغت ١٠٣,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

(٢) "Matières premières, pourquoi les marchés perdent leurs repères", Le Monde, Dossier économie, 13 June 2006 as well as "La correction sur les métaux suscite des questions sur sa profondeur", Les Echos, 13 June 2006.

(٣) "Oil that glisters", the Economist, London, 22 July 2006.

الأساسية تتربط سلباً مع حركة الأصول المالية الأخرى، ولا سيما أسهم الشركات غير النشطة في مجال السلع الأساسية. وهكذا، فإن الاستثمار في السلع الأساسية يسمح للمستثمرين بحماية الحافظات من المخاطر وتحسين الأداء على الصعيد العالمي في الوقت ذاته، لا سيما عندما يكون النمو الاقتصادي سريعاً، وعندما ترتفع أسعار السلع الأساسية نتيجة لقوة الطلب. وحسب بعض التقديرات غير الرسمية، فإن حوالي ٥٠ في المائة من الزيادة المسجلة في أسعار الفلزات في الربع الأول من سنة ٢٠٠٦ يمكن أن تُعزى إلى المضاربة.

باء - أثر التطورات على البلدان النامية

٩ - بالنظر إلى أن معظم البلدان النامية تعتمد على تصدير السلع الأساسية، فقد شكّل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، في المتوسط، عاملاً إيجابياً من عوامل النمو الاقتصادي في تلك البلدان، وأتاح موارد يمكن أن تستعمل في الأغراض الإنمائية. بيد أن الأثر، الذي يقاس بمدى تغير معدلات التبادل التجاري لدى البلدان، قد تفاوت تفاوتاً كبيراً حسب تركيبة سلع صادراتها ووارداتها. فالبلدان التي سجلت أكبر تحسن في معدلات التبادل التجاري هي البلدان المصدرة للنفط أو منتجات التعدين، التي شهدت تحسناً في معدلات التبادل التجاري تعادل على التوالي ٦,٧ و ٣,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي^(٤). ومن ناحية أخرى، تراجعت معدلات التبادل التجاري في البلدان التي تصدر أساساً السلع المصنعة وتستورد المواد الخام، لا سيما إذا كانت مستوردة للطاقة. ويتفاوت تغير معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان المصدرة لمنتجات السلع الزراعية، حسب مستوى وارداتها من النفط، وحسب تطورات أسعار السلع الأساسية الرئيسية التي تصدرها. وتعتمد أقل البلدان نمواً بصورة خاصة على صادرات السلع الأساسية، مما يترتب عليه أثر كبير في اقتصاداتها. بيد أن وجهة التغير بالنسبة للبلدان النامية الأخرى تتوقف على أنواع السلع الأساسية التي تصدر قائمة صادراتها ووارداتها. فعلى سبيل المثال، عرفت البلدان المصدرة للنفط مثل أنغولا وغينيا الاستوائية، نمواً قوياً جداً، بينما لاقت البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، والتي تكبدها فواتير واردات النفط مبالغ ضخمة، مشاكل كبيرة في ميزان المدفوعات.

١٠ - بيد أن تغير معدلات التبادل التجاري لا يكشف كافة جوانب انعكاسات ارتفاع الأسعار على اقتصادات البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. وأحد العوامل الهامة، هو مدى احتفاظ اقتصاد البلد المصدر بالعائدات العالية المتأتية من صادرات السلع الأساسية. وعلى نحو ما أشار إليه بعض المراقبين^(٥)، فإن جزءاً كبيراً من عائدات صادرات منتجات

(٤) الأرقام مستمدة من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ (يصدر قريباً).

(٥) UNCTAD/TDR/2005.

الموارد الطبيعية، مثل النفط والمعادن، قد يتراكم لدى الشركات التي تقوم باستغلال تلك الموارد، بدلا من الحكومات المضيفة أو الجهات الأخرى الفاعلة في الاقتصاد الوطني. وثمة عامل إضافي آخر يعزز هذا الاتجاه ألا وهو أن الكثير من أنظمة الضرائب على المعادن التي بدأ العمل بها في التسعينيات تستعمل آليات متنوعة ينتج عنها تأجيل أثر الضرائب إلى حين استرداد الاستثمار الأصلي. ومن ثم فقد كان لتدني أسعار الفلزات لسنوات عديدة أثره في تمكين الكثير من شركات التعدين، عندما ازدهرت أسعار المعادن مؤخرًا، من إبطال أثر الأرباح الكبيرة، من حيث أنها لن تبدأ دفع الضرائب المرتفعة إلا بعد استنفاد الإمكانيات آنفة الذكر. وهناك سبب آخر ذو طبيعة فنية أكبر يتمثل في إمكانية تسجيل الأرباح التي يعاد استثمارها في حسابات وطنية باعتبارها أولا تدفقات خارجية في إطار الحساب الجاري، ثم، بعد ذلك، باعتبارها تدفقات داخلية في إطار حساب رأس المال، دون أن يكون هناك بالضرورة ربط بين التدفقين. الأمر الذي من شأنه أن يعزز الانطباع بأن الإيرادات الإضافية لا يستفيد منها البلد المضيف. وأخيرا، وبالنسبة لتلك البلدان التي احتفظت اقتصاداتها بالفعل بمعظم الإيرادات الإضافية أو بجزء كبير منها، فإن التدفق الإضافي الداخل من العملة الأجنبية قد يتسبب في أعراض "المرض الهولندي"، أي غلاء أسعار الصرف الحقيقية (التي تتجلى إما في ارتفاع أسعار الصرف الاسمية، أو ارتفاع معدل التضخم الداخلي، في حالة ما إذا كانت أسعار الصرف ثابتة) مما قد يلحق الضرر بالقدرة التنافسية لقطاعات أخرى في الاقتصاد.

ثالثا - تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب

ألف - التطور الحديث في تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب

١١ - تزايدت التجارة فيما بين البلدان النامية، بسرعة كبيرة، خلال السنوات العديدة الماضية، وذلك إلى حد صوّغ مصطلح "جغرافية جديدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب"^(٦) لوصف هذه التجارة. وقد تضاعفت تقريبا حصة الصادرات فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في إطار إجمالي صادرات البلدان النامية، خلال الثلاثين عاما الماضية، من ٢٣ في المائة بالسيبعينات إلى أكثر من ٤٠ في المائة في فترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣، في حين أن حصة الواردات فيما بين بلدان الجنوب قد زادت من ٢٦ إلى ٤٤ في المائة^(٧). كما تسارع معدل الزيادة في التسعينات وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة. وتشكل تجارة السلع الأساسية

(٦) انظر الأونكتاد TD/404.

(٧) UNCTAD/TDR/2005.

عنصرًا حيويًا بصفة خاصة على صعيد التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما عند مقارنتها بتجارة البلدان النامية مع البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من أن هذه البلدان المتقدمة النمو تمثل غالبية الطلب على السلع الأساسية، فإن التغيرات في حجم وتكوين طلبها تُعد إضافية وهامشية بالقياس إلى دينامية الطلب لدى بلدان الجنوب. وثمة عوامل ثلاثة تفسّر ذلك النمو البالغ السرعة للطلب على السلع الأساسية بالبلدان النامية. وأولها، أن زيادة سرعة النمو في البلدان النامية تعني أن هذه البلدان تشكل حصة مطردة من الطلب العالمي. وثانيها، أن البلدان النامية تمر عمومًا بمرحلة من مراحل تنميتها الاقتصادية تتسم بزيادة سرعة الاستهلاك الفردي للسلع الأساسية، سواء من المواد الخام أم من الأغذية. ومن المسلم به عمومًا أن "الكثافة المادية" للاقتصاد تصبح من أسرع ما يمكن في المراحل الأولى للتصنيع قبل أن تصل إلى نقطة تشبع، وفيما بعد هذه النقطة لا يحدث نمو ما في استخدام المواد بالنسبة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مجموع الاستهلاك الغذائي من السعرات الحرارية اليومية لا يزيد كثيرًا. بمجرد إشباع الاحتياجات الأساسية^(٨). وثالثها، أن اثنين من أكبر الاقتصادات النامية نمواً، وهما الصين والهند، يشكّلان أيضاً أكثر البلدان سكاناً في العالم، كما أنهما من أضخم الاقتصادات العالمية. ورابعها، أن التغير الهيكلي باقتصادات البلدان النامية قد أدى إلى مزيد من التكمّلات فيما بينها، مما أتاح فرصاً جديدة لزيادة التجارة في السلع الأساسية.

١٢ - وما فتئت الزيادة في تجارة السلع الأساسية بين بلدان الجنوب في غاية السرعة منذ عام ٢٠٠٠، وفي هذه الفترة أيضاً يلاحظ أن هذه التجارة قد اكتسبت معدلات بوسعها أن تجعل منها عاملاً مؤثراً سائداً في أسواق السلع الأساسية الدولية. ولقد تزايدت التجارة الدولية في السلع الأساسية على نحو سريع، بشكل عام، من حيث القيمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (وكان نصف هذه الزيادة راجعاً إلى تحسّن الأسعار)، وذلك بنسبة ٤٦ في المائة فيما يتصل بالسلع الأساسية الزراعية، وبنسبة ٥٧ في المائة على صعيد الفلزات والمعادن. ومع هذا، فإن تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب قد زادت بمعدل أسرع من ذلك أيضاً، حيث ارتفعت حصة صادرات السلع الأساسية لدى البلدان النامية، التي توجه نحو سائر البلدان النامية، من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، وذلك في حين أن حصة الواردات من البلدان النامية الأخرى قد ارتفعت من ٤٥

(٨) للاطلاع على مناقشة مفصلة لأسباب التغيرات في العلاقة بين الدخل والسلع الأساسية في إطار زيادة الدخل، انظر UNCTAD/TDR/2005، ص ٤٤-٥١.

إلى ٥٠ في المائة^(٩). وثمة اختلاف كبير في مدى أهمية التجارة فيما بين بلدان الجنوب بالمناطق الرئيسية، فحصة هذه التجارة على صعيد تجارة السلع الأساسية الإجمالية تُعد من أقل ما يمكن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أكثر ارتفاعاً على نحو ضئيل في أفريقيا، أما في آسيا فهي أشد ارتفاعاً إلى حد بعيد (انظر الجدول ١). وتشكل آسيا ما دون النصف قليلاً من صادرات تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب، كما أنها تمثل ما يزيد بمقدار ضئيل عن ٦٠ في المائة من الواردات ذات الصلة. وثمة أهمية خاصة أيضاً للتجارة فيما بين البلدان النامية في إطار منطقة آسيا ذاتها، فالتجارة داخل هذه القارة تشكل ٤٥ في المائة تقريباً من كل من واردات وصادرات السلع الأساسية. ومع هذا، وفي سياق جميع المناطق، أصبحت بلدان نامية أخرى أكثر أهمية، سواء بوصفها أسواقاً لصادرات السلع الأساسية أم باعتبارها مصدراً للواردات. وعلاوة على هذا، وعلى الرغم من أن الزيادة في حصة التجارة فيما بين بلدان الجنوب كانت أكثر ارتفاعاً بشكل كبير فيما يتصل بالمعادن والفلزات بالقياس إلى سائر السلع الأساسية، حيث بلغت حصة الواردات فيما بين بلدان الجنوب مستوى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، وذلك من مستوى ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، فإن البلدان النامية تقوم على نحو متزايد بالحصول على واردات السلع الزراعية من الجنوب.

الجدول ١

تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب (بما في ذلك الوقود) حسب المناطق، ٢٠٠٠-٢٠٠٤

المنطقة	حصة صادرات السلع الأساسية إلى البلدان النامية، كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات		حصة واردات السلع الأساسية من البلدان النامية، كنسبة مئوية من إجمالي الواردات	
	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠
أفريقيا	٢٨	٣١	٣٣	٣٨
أمريكا	٢٣	٢٦	٢٨	٣٢
آسيا	٤٤	٤٨	٥١	٥٥
جميع البلدان النامية	٣٩	٤٤	٤٥	٥٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

(٩) للاطلاع على تحليل مفصل لتدفقات تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب، انظر

١٣ - وبالتالي، وعلى الرغم من أن آسيا تتصدر الصورة الشاملة، إلى جانب كون تجارتها متسمة بمزيد من التوافق مع البعد القائم فيما بين بلدان الجنوب بالقياس إلى المناطق الأخرى، فإن ثمة زيادة واضحة في هذه المناطق الأخرى أيضاً، وهذه الزيادة ليست قاصرة على المواد الخام الصناعية، بالرغم من ارتفاع معدل التجارة في هذه السلع الأساسية إزاء تلقيها مزيداً من الاهتمام بالمقارنة بما حدث من زيادة في تجارة الأغذية وسائر السلع الأساسية الزراعية.

١٤ - وفيما يتصل بالسلع الأساسية من المعادن، ينبغي أن تراعى في البداية أن البلدان النامية قد زادت حصتها من الواردات العالمية من ٢٧,٥ إلى ٣٥ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، كما أنها قد رفعت حصتها من الصادرات من ٣٠ إلى ٣٦,٥ في المائة. ولقد زادت الصادرات المتأتية من جميع المناطق النامية بمعدل أسرع من معدل نمو إجمالي التجارة العالمية في السلع الأساسية المعدنية، أما الواردات فإنها قد زادت بمعدل أقل من معدل زيادة الواردات العالمية، وذلك بمنطقة واحدة في العالم، وهي منطقة أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي. وقد تمثلت أهم التطورات في هذا الصدد في زيادة حصة الصادرات الموجهة نحو آسيا من كافة المناطق. وقد ارتفعت قيمة الواردات الآسيوية من الفلزات والمعادن بنسبة ١١٢ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤.

١٥ - وعلى صعيد السلع الأساسية الزراعية، كانت التطورات الحادثة أقل لفتاً للانتباه بشكل ضئيل، وذلك على الرغم من زيادة كل من صادرات وواردات بلدان الجنوب بمعدل يناهز معدل زيادة التجارة العالمية، مع نمو الواردات، رغم ذلك، على نحو أبطأ في منطقة أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي، ومع زيادة الصادرات الأفريقية بشكل أكثر سرعة إلى حد ما. وفي أفريقيا، زادت حصص الواردات، وخاصة واردات السلع الغذائية، من أمريكا وآسيا، في حين أن حصة الواردات داخل هذا الإقليم قد ظلت على حالها. وقد ارتفعت حصة الصادرات الأمريكية الموجهة نحو آسيا على صعيد الصادرات العالمية، بينما هبطت حصة الصادرات فيما بين البلدان الأمريكية، وزادت أيضاً حصة الواردات من أمريكا في آسيا.

باء - تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب بوصفها محركاً لحفز النمو والحد من الفقر

١٦ - كما سبق الذكر في تقرير سابق مقدم إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع^(١٠) ذاته، يمكن لزيادة الطلب على السلع الأساسية في البلدان الآسيوية النامية أن تزيد، إلى حد

(١٠) A/59/304، الفقرة ١٧.

كبير، من الطلب العالمي على هذه السلع، وهذا يمكن بالتالي من إتاحة فرصة جديدة، مما من شأنه أن يحسّن إلى مدى بعيد من عائدات الصادرات لدى البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. والتوقعات ذات الصلة تثير سؤالين توأمين، وأولهما، ما هو مدى اعتبار التجارة في السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب بمثابة محرك لحفز النمو في البلدان النامية، وثانيهما، كيف يمكن لهذه التجارة أن تفيد قطاعا كبيرا من السكان، مما يعني المساهمة في الحد من الفقر. وقد تتوقف الإجابة على هذين السؤالين على أنواع السلع الأساسية المصدرة من بلد نام بعينه، وكذلك على البلدان المقصورة بصادرات هذا البلد، وأيضا على السياسات المتبعة من قبل الحكومات. وتتضمن تدابير النجاح الهامة، في هذا الصدد، مدى تجمع القيمة المضافة لدى البلد، ونطاق توجيه العائدات نحو الاستثمار في المقومات الأساسية وهيئة فرص العمالة. وفيما يلي، يرد تحليل لثلاثة أنواع من تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحديد مستوى إسهامها المحتمل في التنمية، وبيان طرق قيام المجتمع الدولي بمد يد المساعدة في تحقيق هذه الإمكانية.

١ - زيادة طلب آسيا على الطاقة والمواد الخام الصناعية

١٧ - لقد أفضى الطلب المتسارع الزيادة على الطاقة والمواد الخام الصناعية في آسيا، ولا سيما في الصين والهند، إلى إفادة البلدان النامية المصدرة لهذه السلع الأساسية. وجميع صناعات الفلزات تعمل في مستوى قريب من مستوى الطاقة الكاملة على نحو عملي، كما أن الأرصدة المخزونة تعد في غاية الانخفاض. ومن جراء ذلك، يلاحظ أن الأسعار مرتفعة، لا سيما وأن المستثمرين يتطلعون إلى العثور على بدائل لأسواق الأصول المالية، التي تفتقر إلى الحيوية، وبالتالي فإنهم يقومون بالاستثمار على نحو نشط في مشتقات أسواق المعادن، مما سبق ذكره في الفصل الثاني. ومن المعتقد عموما أن عنصر المضاربة قد يختفي من أسواق المعادن على نحو أسرع مما تشير إليه التوقعات، ورغم ذلك، فإن الأسعار ستظل فوق مستويات الاتجاهات الطويلة الأجل، لعدة سنوات قادمة. ويرجع هذا الرأي إلى ملاحظة بسيطة تقول بأنه حتى في حالة حدوث ببطء ضئيل في نمو الطلب بآسيا، فإن معدل هذا النمو سيظل كافيا لتوليد زيادات كبيرة في الطلب العالمي، فالطلب الآسيوي يزيد كثيرا اليوم عما كان عليه الحال منذ عدد ضئيل من السنوات. وعلى سبيل المثال، ارتفع طلب الصين على خام الحديد في عام ٢٠٠٥ بمعدل يناظر ٧٠ في المائة من إجمالي الطلب الأوروبي (باستثناء رابطة الدول المستقلة) في ذلك العام، و ١٥٠ في المائة من إجمالي طلب أمريكا الشمالية^(١١). ومن ثم، فإن الإسقاطات المحافظة الخاصة بالطلب الآسيوي (والعالمي) تشير إلى

(١١) UNCTAD/DITC/COM/2006/7.

وجود فائض بالغ الضالة في مجال القدرات ذات الصلة على المدى المتوسط^(١٢). وحيث أن الحصة الرئيسية لاستثمارات التعدين والمعادن سوف تجري في البلدان النامية^(١٣)، طبقا لما تشير إليه التوقعات، فإن بعض هذه البلدان قد يحصل على عوائد ما بفضل زيادة صادرات السلع الأساسية التعدينية.

١٨ - ويتمثل التحدي الذي يواجهه البلدان التي تستفيد من سرعة نمو الطلب على المعادن والطاقة في تحويل العائدات المتحققة إلى مكاسب إنمائية. وهناك مطبوعات كثيرة بشأن مساهمة قطاعات الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث يركز كثير منها على مخاطر إسناد الاستراتيجيات الإنمائية إلى هذه القطاعات، وحيث يقول البعض منها أن البلدان المعتمدة على استغلال الموارد الطبيعية عرضة لـ "لعنة الموارد". وليس من المتاح في هذا المجال أن يضطلع باستعراض للآراء التي أثرت أثناء المناقشة العامة^(١٤)، ومع هذا، فإن ثمة أهمية للنظر في مدى تأثير زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب والاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات على تمكّن البلدان، التي تستند إلى الموارد الطبيعية، من تناول المخاطر ذات الصلة.

١٩ - وليس ثمة سبب خاص يدعو إلى توقع حدوث اختلاف كبير، من حيث الطابع، بين الاتجار في سياق بلدان الجنوب في السلع الأساسية للمعادن والطاقة وبين هذا الاتجار بصورة عامة في تلك السلع الأساسية، أو انتظار وقوع تغيير ما في ممارسات التجارة القائمة. وفي حين أن تصدر المستوردين الآسيويين قد يفضي إلى بعض التعديلات في الممارسات التجارية، فإن هذه التعديلات يتعذر التنبؤ بها، كما أنها لا تخضع، فيما يبدو، لأي نمط بعينه. ومن الواجب أن يراعى أن كلا من أسواق الطاقة والمعادن يتسم بتاريخ طويل على صعيد العولمة، وأنهما يتميزان بالشفافية وشدة الترابط.

(١٢) للاطلاع على مثال لهذه الإسقاطات، انظر UNCTAD/TDR/2006 (ستصدر قريبا).

(١٣) على الرغم من صعوبة الحصول على بيانات موثوقة أو شاملة بشأن هذه الاستثمارات المزمعة، فإن ثمة مؤشرا على الاتجاهات ذات الصلة من جانب الدراسة الاستقصائية السنوية المتعلقة بنفقات الاستكشاف، التي أجراها الفريق المعني باقتصادات المعادن، حيث يقدر أن هذه الاستثمارات تغطي نسبة ٩٥ في المائة من إجمالي نفقات الاستثمار (انظر www.metaleconomics.com). ووفقا لهذه الدراسة، زادت مصروفات الاستكشاف في عام ٢٠٠٥ (بنسبة ٣٤ في المائة) للعام الثالث على التوالي، ولقد ارتفعت هذه المصروفات على نحو قد يكون أكثر سرعة في أفريقيا.

(١٤) للاطلاع على استعراض حديث عن كيفية معالجة بعض البلدان للتحديات ذات الصلة، انظر "تحدي الثروة المعدنية: استخدام ثروات الموارد في تشجيع التنمية المستدامة، مجمل لأربع دراسات إفرادية، المجلس الدولي للتعدين والمعادن، الأونكتاد والبنك الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (www.icmm.com/publications/11175Synthesis.pdf).

٢٠ - وهناك جزء كبير من الاستثمارات المتوخاة في مجال الموارد الطبيعية سوف يتم الاضطلاع به على يد شركات آسيوية، وصينية على نحو محدد، وذلك بدافع من الانشغال بشأن تأمين الإمدادات، إلى جانب المنافسة مع الشركات المستقرة التابعة للبلدان المتقدمة النمو. ومن الصعب تعقب الاستثمار المباشر الأجنبي على يد هذه الشركات في الإحصاءات^(١٥)، فالدليل الشائع في هذا الصدد يشير إلى أن هذه الشركات تمثل نسبة كبيرة متزايدة من إجمالي الاستثمار في قطاع الموارد الطبيعية. ويثير بروز هذه الشركات، بوصفها أطرافاً استثمارية هامة، اثنتين من القضايا. وأولهما، أن الاستثمار الدولي من قبل الشركات الآسيوية كثيراً ما جرى في سياق ترتيبات ثنائية على الصعيد الحكومي، مع توفر قدر كبير من مشاركة الحكومة في المشاريع ذات الصلة. ولقد تكون هناك ميزات محتملة لهذه المشاركة الحكومية في مشاريع الاستثمار على صعيد استغلال الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى توفير شروط تمويلية امتيازية، فإن الأمر قد يتضمن احتمالات لتحسين دمج المشاريع في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، من خلال القيام، على سبيل المثال، بإتاحة تنسيق تنفيذ الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية. ويتوقف تحقيق هذه الميزات، إلى حد كبير، على مدى قوة وقدرة مؤسسات البلد المضيف.

٢١ - وثاني هاتين القضيتين تتمثل في أنه، خلال السنوات العديدة الماضية، كانت صناعة التعدين الدولية موطن انتقادات شديدة إزاء نهجها في تناول بعض المسائل من قبيل الإدارة البيئية أو العلاقات القائمة مع المجتمعات المحلية أو حقوق السكان الأصليين، ومن ثم، فإن صناعة التعدين هذه قد بذلت جهوداً ما لتحسين ممارساتها، وذلك بوسائل تتضمن وضع مدونات لقواعد السلوك وتشجيع "الممارسات الحميدة". والشركات الآسيوية قد ظهرت على الساحة الدولية في وقت أكثر تأخراً، وهي لم يسبق لها أن تعرضت لنفس هذه الانتقادات، وبالتالي، فإنها كانت بمبعد عن المناقشات السابقة على هذه التحسينات، مما يعني أنها لم تعلن سوى عدد ضئيل من التعهدات العامة ذات الصلة الإلزامية فيما يتصل بـ "الممارسات الحميدة". ومن المأمول فيه أن تتكيف هذه الشركات مع القواعد الصناعية الناشئة دون احتكاك يذكر، ولكن هذا التكيف قد يفرض تحديات أمام آليات التنفيذ في البلدان المضيفة. ولقد تتعقد مجابهة هذه التحديات من جراء ما سبق ذكره من اشتراك الحكومات، الذي يعني أن القرارات المتصلة بإدارة البيئة والتنمية المحلية قد تتأثر، من الناحية

(١٥) يتضمن تقرير "استعراض الاستثمار العالمي" لعام ٢٠٠٦ (سيصدر قريباً) مناقشات مفصلة للصعوبات التي تواجه تحديد هذا النوع من الاستثمار المباشر الأجنبي بأسلوب إحصائي، ولكنه يخلص إلى نتيجة مفادها أن هذا الاستثمار يشكل جزءاً من الاستثمار المباشر الأجنبي الناشئ في البلدان النامية، والذي يتسم بدوره بالنمو بمعدل أسرع من نمو إجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي.

النظرية على الأقل، باعتبارات السياسة الخارجية. ومن الأسهل عادة أن تمارس الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية إذا ما توفر الوضع اللازم في الأدوار ذات الصلة، وكذلك في توزيع مسؤوليات الحكومات والقطاع الخاص. وهذا يسلط الضوء على ضرورة الاضطلاع بمناقشة نشطة بشأن حسن الإدارة في قطاع الموارد الطبيعية، وخاصة بالنسبة لضرورة تهيئة الوضع فيما يتعلق بالشروط المالية^(١٦)، مع توفير المساعدة التقنية في مجالات التصميم وتنفيذ القواعد لحكومات البلدان المضيفة.

٢ - التغيرات في تكوين الطلب على الأغذية

٢٢ - ستؤدي زيادة الدخل وارتفاع مستويات المعيشة في الصين والهند، وكذلك في البلدان النامية الأخرى، إلى إحداث تغيير في تكوين الطلب الدولي على الأغذية. ويتمثل الأثر الرئيسي الناجم عن زيادة الدخل بالنسبة لمستويات دخل الفرد المنخفضة في زيادة مجموع استهلاك الأغذية الذي يقاس بحجم استهلاك السعرات الحرارية. ومع ذلك، فعند ارتفاع مستويات الدخل، يتغير تكوين الغذاء حيث تصبح منتجات غذائية جديدة في متناول القدرة الاقتصادية للأسر المعيشية، فتزداد حصة الفواكه والخضروات واللحوم ومنتجات الألبان والسّمك والأغذية البحرية^(١٧). ويزداد أيضا في المعتاد استهلاك أغذية "الترف" مثل القهوة والكافكاو مع ارتفاع الدخل.

٢٣ - ومن المرجح أن يصبح في مقدور الصين والهند تغطية جزء كبير من طلبهما المتزايد على الأغذية عن طريق الإنتاج المحلي. وبالفعل، فرغم التزايد السريع في الاستهلاك، لم تنخفض معدلات الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية بالبلدين وفي بعض الحالات ارتفعت هذه المعدلات أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٢^(١٨). ومع ذلك هناك استثناء واحد له دلالة واضحة، ألا وهو ازدياد استيراد فول الصويا، المستخدم كعلف للحيوانات، بمعدل كبير بالنسبة للاستهلاك المحلي في البلدين. ومن ثم، يمكن القول بأن الصين والهند تمكنتا من المحافظة على قدر كبير من الاكتفاء الذاتي من اللحوم عن طريق استيراد المزيد من علف الحيوانات. وعلاوة على ذلك ظلت معدلات الاكتفاء الذاتي مرتفعة بالنسبة لفئات

(١٦) أفضت "مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية"، التي أعلنها السيد توني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد بجوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إلى تحسين الانفتاح اللازم بشأن الشروط المالية التي تكتنف الاستثمارات في مجال صناعات الطاقة والتعدين (انظر www.dfid.gov.uk/News/files/extractiveindustries.asp).

(١٧) انظر UNCTAD/TDR/2005, p. 44-46, for a discussion of the illustrative and differing Chinese and Indian experiences in this respect.

(١٨) UNCTAD/TDR/2005, table 2.3.

كثيرة من المنتجات الغذائية، الأمر الذي يجسد حالة متزايدة التعقيد تشهد تزايد الصادرات والواردات في آن واحد، ولكن بالنسبة لمنتجات مختلفة. ومع ارتفاع الدخل، تزداد المواد الغذائية المستهلكة وبالتالي تزداد التجارة الدولية. وبين الجدول الثاني تطور الواردات الصينية من المنتجات التي من المتوقع أن يزداد الطلب عليها نتيجة ارتفاع الدخل. ولئن كانت الكميات المطلقة لا تزال صغيرة، فالزيادة تتحقق بمعدلات كبيرة، حيث يتراوح متوسطها السنوي بين ١٩ في المائة بالنسبة للسّمك و ٣١ في المائة بالنسبة للبن، وليس هناك ما يدل على انخفاض هذه المعدلات.

٢٤ - وهكذا تبدى إمكانيات كبيرة لتزايد صادرات البلدان النامية الأخرى يرتقن مدى تحقيقه بعوامل عدة. أولها، أن تعليق جولة مفاوضات منظمة التجارة في الدوحة الذي أعلن عنه في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ يدل على تقلص أسباب التفاؤل بشأن تخفيض الإعانات الزراعية المحلية في البلدان النامية، وأن فائض الإنتاج المدعوم من هذه البلدان قد يلي حصّة كبيرة من الطلب الآسيوي. وثانيها، أن كلا من الصين والهند تفرض تعريفات مرتفعة نسبياً على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يمكن أن يحد من معدل زيادة الواردات. وثالثها، أن وجود تعريفات آسيوية مرتفعة ارتفاعاً كبيراً يشير كذلك إلى إمكانية اتباع سبيل يتخذ شكل ترتيبات تفضيلية مشتركة بين البلدان النامية؛ مثلاً في إطار نظام الأفضليات التجارية المعمم. ورابعها أنه في البلدان الآسيوية وفي بلدان نامية أخرى تطبق على المنتجات الغذائية تدابير غير جمركية تتعلق بوجه خاص بمعايير الصحة العامة والصحة النباتية وتكبد المصدرين تكاليف ولكنها بوجه عام أقل تعقيداً ويسهل التقيد بها عن التدابير المطبقة في البلدان المتقدمة النمو كما أن مقتضيات الأسواق، بما في ذلك معايير النوعية المعمول بها في القطاع الخاص، هي أقل صرامة إلى حد ما. ويعني ذلك أن منتجي البلدان النامية يمكن أن ينظروا من الناحية الواقعية في استراتيجية للتغلغل في أسواق التصدير "خطوة خطوة"، وذلك عن طريق استهداف الأسواق المحلية في أول الأمر، ثم الأسواق الإقليمية وأسواق البلدان النامية الأخرى قبل محاولة ولوج أسواق البلدان المتقدمة.

الجدول ٢

الواردات الصينية من منتجات غذائية مختارة، ٢٠٠٥-٢٠٠٠

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	السمك	الخضروات والفواكه	البن	الكاكاو
٢٠٠٠	١ ٢١٧,١	٥١٦,٠	٧,١	٣٦,١
٢٠٠١	١ ٣٣٧,٤	٦٧٤,٨	٨,٤	٣٧,٣
٢٠٠٢	١ ٥٧٤,٤	٦٨٨,٨	١٠,١	٣٢,٣
٢٠٠٣	١ ٨٨٤,٠	٨٧٠,٩	١٧,٣	٥٨,٦
٢٠٠٤	٢ ٣٦٢,٩	١ ١٦٨,٧	٢٠,٢	٧١,٦
٢٠٠٥	٢ ٩٠٣,٧	١ ٣٤٨,٨	٢٧,٤	١١٢,٢

المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد على أساس قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية.

٣ - التجارة الإقليمية في المواد الغذائية الأساسية

٢٥ - أوليت مؤخرًا عناية متزايدة لإمكانية تزايد تجارة المنتجات الزراعية بين بلدان الجنوب. وفي البلدان ذات مستويات الدخل المنخفض، ينخفض استهلاك الأغذية الأساسية مثل السكر والدرنات والزيوت النباتية والحبوب. ومع ارتفاع الدخل، يزداد الاستهلاك، مما يؤدي إلى اتساع المجال أمام الإنتاج المحلي والتجارة. ومع ذلك يرتأى في معظم الأحيان أن الإمكانات التجارية تتركز في المنتجات الداخلة في التجارة الدولية بالفعل، حسب ما ورد في الفرع السابق، بينما يجري غالبًا تجاهل إمكانات تزايد تجارة المواد الغذائية الأساسية المحلية والخاصة بالشعوب الأصلية، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن التجارة الدولية في معظم هذه المنتجات هي تجارة متواضعة من حيث قيمتها. ومع ذلك يمكن القول بأن زيادة تجارة المواد الغذائية الأساسية تنطوي على مزايا عديدة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان والبلدان التي لديها هياكل أساسية تجارية غير متطورة، مثلما هو الحال في الكثير من البلدان الأفريقية. وتضع مثل هذه الأسواق حواجز قليلة أمام دخول صغار المزارعين إليها، وبالتالي فهي توفر إمكانية ارتفاع الدخل في الريف والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة توفر المواد الغذائية الأساسية إلى تحسينات هائلة في الأمن الغذائي. ومن الجدير بالذكر أن إنتاج بعض المواد الغذائية الأساسية في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى قد طرأت عليه زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ويبين الجدول الثالث مدى تطور إنتاج بعض هذه المنتجات والصادرات منها. والأمر المفاجئ إلى حد ما هو أن الصادرات

لا تشكّل إلاّ حصة صغيرة من الإنتاج (تشمل الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى). ويرجع ذلك إلى أن المعاملات التجارية تجري في جزء منها بشكل غير رسمي ولا تسجل في إحصاءات. ومع ذلك، هناك أسباب أخرى لبطء معدل تنمية التجارة، تشمل ما يلي:

- ارتفاع تكاليف النقل.
- الافتقار إلى التكامل الاقتصادي المحلي مما يتجلى في الأسواق المحلية غير المنظمة وغير المتطورة وغير الكاملة والقصور المؤسسي وحالات الخلل التي تحدث لدى تحويل الأسعار بين مختلف مستويات الأسواق والأقاليم.
- وجود بيئة غير مشجعة لأصحاب المشاريع التجارية المحليين للعمل في تسويق السلع الأساسية وتجهيزها وتجارها.
- الضعف أمام المخاطر، على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد الوطني ومحليا ضمن قطاعات واسعة من السكان، وخاصة في المناطق الريفية.

الجدول ٣

إنتاج بلدان جنوبي الصحراء الكبرى وصادراتها من منتجات المواد الغذائية الأساسية،
بآلاف الأطنان

	٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٠	
المنيهوت (بجميع أشكاله والمواد المعادلة للمنيهوت)	١٠١ ٦٥٠	٩٦ ٧٤٥	٧٠ ٠٤٤	الإنتاج
	٣٩	١٥	١١٣	الصادرات
الدخن	١٤ ٨٠٢	١٢ ٦٤٦	١٠ ٥٦٦	الإنتاج
	٦	٢٧	٢١	الصادرات
السرغوم	٢٢ ٣٣٢	١٧ ١١٩	١٠ ٩٨٩	الإنتاج
	٤٩	٦٣	١١١	الصادرات

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

٢٦ - ولقد قيل في هذا الصدد ما يلي:

”بالنسبة لمعظم المزارعين الأفارقة لا تزال أكبر الإمكانات السوقية كامنة في الأسواق المحلية والإقليمية للمواد الغذائية الأساسية (كالحبوب والجذور والدرنيات

ومنتجات الماشية التقليدية). وبالنسبة لأفريقيا ككل، يشكل استهلاك هذه الأغذية حوالي ٧٠ في المائة من الناتج الزراعي . . . ومن المتوقع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٢٠ . . . وعلاوة على ذلك فنتيجة لتزايد التسويق وتحويل الريف إلى حضر، سيتحول معظم هذا الطلب الإضافي إلى معاملات تجارية في الأسواق وليس مجرد استهلاك إضافي في المزارع. ولا توجد أسواق زراعية أخرى توفر إمكانيات للنمو بهذا الحجم يمكن أن تفيد أعداد هائلة من صغار المزارعين في أفريقيا^(١٩).

٢٧ - ويمكن أن يوفر تكامل الأسواق الإقليمية بقدر أكبر منافذ هامة لإنتاج الحبوب الذي ازداد في بعض البلدان. وهناك أسس قائمة بالفعل بالنسبة لبعض المنتجات، ولا سيما في مناطق معينة. وتشكل تجارة الحبوب الأساسية ومن بينها الذرة أكبر عناصر التجارة فيما بين البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، حيث يصل حجمها إلى ٣١٠ مليون دولار سنوياً أو سدس مجموع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠^(٢٠). ويأتي أكثر من ٥٠ في المائة من واردات الذرة في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى من بلدان أفريقية أخرى جنوبي الصحراء الكبرى، وتقع معظمها في نفس المنطقة دون الإقليمية التي تضم البلد المستورد؛ و ٦٠ في المائة من واردات الذرة بشرق أفريقيا هي واردات من داخل المنطقة ذاتها^(٢١). الأمر الذي يستدل منه على تكامل إنتاج الأغذية والاستهلاك في حالات كثيرة بين بلدان تقع في نفس المناطق في أفريقيا. ونظراً للصعوبات الشديدة في مجال الاتصالات وتكاليف المعاملات التجارية الأخرى بين البلدان الأفريقية، فقد يكون من المجدي الاعتماد على مثل هذه التجارة داخل منطقة دون إقليمية من القارة أكثر من توسيع نطاق التجارة بين المناطق دون الإقليمية في هذه المرحلة. والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية هي تجارة متطورة بالفعل تطورا كبيرا بالنسبة لمنتجات معينة، إلا أن هناك عقبات كأداء في هذا السبيل. وتشمل المسائل الهامة التي يتعين التصدي لها على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية ما يلي:

(١٩) انظر Hazell, P., "The role of agriculture and small farms in economic development", prepared for the workshop on the theme "The future of small farms", June 2005.

(٢٠) X. Diao, P. Dorosh and S. M. Rahman, "Market opportunities for African agriculture: an examination of demand-side constraints on agricultural growth", DSGD Discussion Paper No. 1, table 5, p. 12, International Food Policy Research Institute (Washington, D.C., 2003).

(٢١) PricewaterhouseCoopers, "Sustainability Impact Assessment (SIA) of the EU-ACP Economic Partnership Agreements: Phase Two" (Paris, 2005).

- مدى إعاقه التجارة فيما بين بلدان الإقليم بسبب الافتقار إلى المؤسسات التجارية والإدارية المناسبة.
- العراقيل التي تقف في وجه التجارة داخل البلدان وبين البلدان المجاورة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.
- انتشار التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، ذات العضوية المختلفة والمتداخلة التي تعمل وفقا لمبادئ اقتصادية مختلفة.
- الافتقار إلى نظم موحدة للتعبئة والتقييم ومراقبة النوعية على المستويات الإقليمية.

٢٨ - وتدرك الحكومات الأفريقية تماما الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في هذه المجالات ولقد اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عمل أروشا المتعلقة بالسلع الأساسية الأفريقية، التي تتناول جميع الشواغل المثارة أعلاه. وتشير خطة العمل أيضا إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير دعم دولية، من بينها تخصيص حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالتجارة والمتزايدة حاليا لقطاع السلع الأساسية من خلال المنظمات المعنية بالسلع الأساسية.

رابعا - استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩

٢٩ - يخاطب قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩ المتعلق بالسلع الأساسية طائفة عريضة من الجهات تتراوح بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وحكوماتها والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. ولقد تم تنفيذ أنشطة في معظم المجالات المشار إليها، تجاوزت في بعض الأحيان الطلبات المحددة في القرار. وعلى سبيل المثال، ففي الفقرة ١٠ منه "تكرر الجمعية العامة تأكيد أهمية توسيع التجارة والاستثمار في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب" وفي الفقرة ١١ "تشير إلى إمكانات التكامل الإقليمي"، بدون مطالبة أي جهة بتنفيذ أي إجراء محدد. ومع ذلك، فإن هذه مجالات ينشط فيها الأونكتاد منذ انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

٣٠ - وفي الفقرة ٦ من القرار، تم تشجيع البلدان النامية على أن تقوم "بالدعم اللازم من البلدان المانحة والمجتمع الدولي بصياغة سياسات محددة للسلع الأساسية"، وفي الفقرة ٨ دعته "إلى إعطاء أولوية للزراعة والتنمية الريفية في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية". ويتمثل أحد المظاهر الهامة لهذا الأمر في اعتماد الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر قمته السادس، "إعلان وخطة عمل أروشا المتعلقة بالسلع الأساسية الأفريقية"، والذي ورد في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف البعيدة المدى للأهداف الإنمائية للألفية. وقُدِّم الدعم في هذا المجال عن طريق الصندوق المشترك للسلع الأساسية والأونكتاد.

وكخطوة هامة في تنفيذ إعلان وخطة عمل أروشا المتعلقين بالسلع الأساسية الأفريقية، بادِر الصندوق المشترك للسلع الأساسية بتنظيم اجتماع للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، بالتعاون مع الأونكتاد والاتحاد الأفريقي، لمناقشة المسائل المتصلة بتنمية السلع الأساسية الإقليمية وتحديد البرامج الإنمائية التي تضطلع بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل دعم الصندوق على وجه الخصوص.

٣١ - وفيما يتعلق بالمخططات الرامية إلى التخفيف من حدة انخفاض الإيرادات^(٢٢)، فرغم أنه قد يبدو أن هذا الأمر ليس عاجلا في ظل حالة الأسعار الجيدة إلى حد ما في الوقت الراهن، فإن ذلك يخطئ بأهمية كبيرة للغاية بالنسبة للأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، فقد تحدث حالات انخفاض نتيجة عوامل أخرى بخلاف الأسعار، مثل الكوارث الطبيعية أو انتكاسات أخرى في مجال العرض. ولا يزال تقييم فعالية نظم تمويل التعويضات مستمرا بدون إحراز أي تقدم من الناحية العملية. ومع ذلك، يبدو أن التأمين ضد المخاطر، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، محالا جديدا يحظى باهتمام كبير.

٣٢ - ويكشف استعراض الأنشطة المتصلة بالسلع الأساسية التي تقوم بها المنظمات الدولية المذكورة في القرار ٢٢٤/٥٩ أن هذه المنظمات تستجيب، إلى حد كبير، للعناصر المتنوعة الواردة بالقرار. ويمكن الإشارة إلى الفقرتين ١٥ و ١٨ وجزء من الفقرة ٢١ من القرار في هذا الصدد. ورغم أن الإجراءات البحثية المنحى، التي تقع ضمن برامج عمل المؤسسات المعنية تسير حسب المطلوب، فإن هناك مجالات معينة تعتمد فيها الاستجابة للقرار على توافر موارد مالية خارجة عن الميزانية، وهو ما لم يتأت، على الأقل في حالة الأونكتاد، رغم الدعوة الموجهة في الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة إلى "الشركاء الإنمائيين إلى تقديم الموارد اللازمة لتمكين" الأونكتاد من الاضطلاع بالأنشطة اللازمة.

٣٣ - والمبادرات الأخيرة تبين أن ثمة استجابة مواتية إلى حد ما للدعوة إلى "تعزيز... الدعم المالي والتقني"، كما هو وارد في الفقرة ٨ من القرار. وتوجد، على سبيل المثال، برامج قيد الإعداد تتصل بالسلع الأساسية وتحوز موارد ملموسة، من قبيل برنامج السلع الأساسية الزراعية لعموم بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث يشارك الأونكتاد، هو وصندوق السلع الأساسية العام ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي. ومن الأمثلة القائمة أيضا في هذا الصدد، شتى مخططات الدعم المعلنة فيما يتصل بالقطن، ولا سيما على صعيد بلدان غرب ووسط أفريقيا. وتوجد، مع هذا، ثغرات كثيرة ينبغي القيام بسدّها، سواء من حيث التغطية الجغرافية

(٢٢) انظر الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩.

أو الموضوعية، أم من حيث التصميم وآليات العرض. وفي المبادرات الأخيرة، يبدو أنه لم يكن هناك تركيز كاف على جوانب السياسة العامة أو الصلات المباشرة بتقليل حدة الفقر. وكذلك كان هناك نقص في الاهتمام، فيما يبدو، بالقطاعات المحرومة، مما يتضمن القطاعات القائمة في البلدان التي تعتمد على المعادن. ومن المجالات الأخرى التي تستحق الاهتمام، تلك المخططات التمويلية الابتكارية التي تتعلق بقطاع السلع الأساسية، والتي يمكنها، أن توفر حلولاً فعالة لتنمية هذا القطاع.

٣٤ - ولقد كان ثمة تناول أيضاً للقطاع الخاص في الفقرة ١٤ من القرار، حيث جرت دعوته "إلى تعزيز الشراكات التي تيسر مشاركة صغار المنتجين بفعالية في سلاسل العرض". ويوجد اهتمام كبير لدى القطاع الخاص ببناء مثل هذه الشراكات، سواء على الصعيد الفردي من حيث توفير الدعم التقني للموردين، أم على صعيد الصناعة بأسرها من قبيل وضع مدونات لقواعد السلوك وتعزيز أفضل الممارسات. وبعض أنشطة التعاون التقني من جانب الأونكتاد، والتي اضطلع بها بمشاركة القطاع الخاص، كانت لها نتائج إيجابية هامة، ويمكن اعتبارها بمثابة تنفيذ لهذا الجزء من القرار. وثمة مجال كبير لتوسيع نطاق هذه الأنشطة، مما من شأنه أن يستفيد من بعض الدعم المقدم من الحكومات.

٣٥ - ويشدد القرار أيضاً على مدى "أهمية تكليل برنامج عمل الدوحة بالنجاح" في الفقرة ٩، كما أنه يطالب في الفقرة ١٢ بتحقيق شتى أشكال الوصول الميسر للأسواق بالنسبة لأقل البلدان نمواً قاطبة. وعلى الرغم مما بُذل من طاقة كبيرة وجهود ملموسة في الاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، على سبيل المثال، فإنه قد تعذر التوصل إلى اتفاق ما في حدود الآجال المتفق عليها. والقيام في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بتعليق المفاوضات، التي كانت جارية لدى منظمة التجارة العالمية في إطار برنامج عمل الدوحة، كانت له آثار خطيرة بالنسبة لبرنامج التجارة الدولية والتنمية. ومن هذه الآثار، استمرار التشوهات القائمة في الأسواق الزراعية، مما يؤثر بصورة سلبية وخطيرة على ما تضطلع به بلدان نامية عديدة من جهود ترمي إلى تنمية وتنويع السلع الأساسية. وثمة أثر آخر يتضمن زيادة انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية والثنائية إزاء ما حدث من توقف في هذه المرحلة الهامة من مراحل تعددية الأطراف. ومن جراء تلك الشكوك التي أثارت بشأن إحراز التقدم. ومن الملاحظ في الكثير من الأحيان أن تحرير التجارة الزراعية أكثر صعوبة في سياق الترتيبات الإقليمية والثنائية بالقياس إلى ما هو عليه الوضع في المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد يفضي هذا إلى عواقب سيئة بالنسبة للصادرات الزراعية المقدمة من البلدان النامية. وهناك نتيجة أخرى، مع هذا، لما حدث من توقف في جولة مفاوضات الدوحة، مما يتمثل في توليد إحساس بالإلحاحية في ميدان زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب،

وكذلك على صعيد التفاوض بشأن وضع ترتيبات للتجارة لدى هذه البلدان لزيادة الاتجار فيما بين البلدان النامية، وخاصة بأسلوب لا يتضمن أي مساس بالزراعة. ومن القضايا الهامة في عملية الدوحة، ولا سيما بالنسبة لبلدان غرب ووسط أفريقيا، تلك القضية المتصلة باتجاه المبادرة القطاعية من أجل القطن التي استهلكتها في الأصل بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وأفضت إلى إنشاء لجنة فرعية معنية بالقطن لتعالج المسائل المتصلة بتجارة القطن وقضايا التنمية معالجة طموحة وسريعة ومحددة. ومن منطلق ربط هذه المبادرة بالتقدم المحرز في المفاوضات الزراعية، فإنه يتعين التوصل إلى الطرق اللازمة للمضي قدماً إلى الأمام في ضوء تعليق المفاوضات. وعلى الرغم من تحسُّن أسعار القطن مؤخراً، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى الحد من التشوهات القائمة في سوق القطن، وأيضا إلى الاعتناء بشواغل البلدان الأفريقية المنتجة للقطن.

٣٦ - وكما جاء في الفقرة ١٩ من القرار، يلاحظ أن أمانة الأونكتاد تواصل العمل على تهيئة التشغيل الفعال لفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي شكلت في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. ولقد وافق رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين ويليام مكابا على ترأس فرقة العمل هذه. ومع هذا، فإن الموارد المالية اللازمة لتشغيل تلك الآلية الاستشارية، على نحو كامل، لم تكن وشيكة التحقق. ورغم ذلك، فإن ثمة اضطلاع بالعمل اللازم وفق الخطوط المتوخاة من جانب الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، وهذا في صورة شراكات ومجموعات للعمل، في مجالات من قبيل التعدين ومبادرات الاستدامة في قطاع السلع الأساسية وتمكين صغار المنتجين من الدخول في الأسواق العالمية. وتعدد الجهات المعنية بقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩، مما يشمل كيانات خاصة وعامة وهيئات وطنية ودولية، يثبت بوضوح أن ثمة حاجة إلى هذه الفرقة، فهي فرقة عمل مستقلة ومعنية بأصحاب المصالح المتعددة. ومن شأنها أن تيسر من أعمال التعاون وأن تعزز من الاتصالات وأن تولد أُنحجا جديدة لتناول مشاكل السلع الأساسية دون أي اعتبارات تتعلق بالنظام المكتبي أو التدرُّج الهرمي، وفي نطاق من التعاون أيضا.

٣٧ - وتشدد الجمعية في الفقرة ٢٠، من القرار على "تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية"، وهو يسرد عددا من المجالات التي ينبغي فيها لهذا الصندوق أن يدعم من أنشطته. ولقد واصل الصندوق مساندته للبلدان النامية في الميادين الواردة في القرار، كما أنه قد قام أيضا باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز كفاءة وفعالية عملياته. وثمة تأكيد خاص في الوقت الراهن على ضرورة جعل المشاريع أكثر تركيزا، وذلك باستهداف نطاق ضيق من المرامي التي تتناول تحسين سلاسل العرض والقيمة المضافة والوصول للأسواق، إلى جانب قضايا التنمية السوقية. وعلى الرغم من الدعوة إلى تعزيز هذا الصندوق، فإن تقييد موارده سيكون

حادا بصفة خاصة في خطة عمل السنوات الخمس القادمة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، وذلك في ضوء ما يقدمه الصندوق من نهج برنامجي، وما يتسم به من التزام تطلعي، وهذا يُعد ضروريا بالنسبة للتبرعات المقدمة إلى موارد الحساب الثاني. ولقد استفادت المنظمات الدولية المذكورة في القرار، بمستويات مختلفة، من موارد الصندوق. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن مجال الاهتمام الرئيسي لدى البنك الدولي يتمثل في معالجة مخاطر الأسعار. وفي الوقت الذي يشارك فيه الأونكتاد في المشاريع المتعلقة بالسياسات والمعلومات المتصلة بالسلع الأساسية، مما يتضمن المنتجات الزراعية إلى جانب استراتيجيات التنمية في المناطق التي تعتمد على الفلزات والمعادن، يراعى أن تدخلات مركز التجارة الدولية مع مشاريع الصندوق تركز على الترويج الشامل والقيمة المضافة واستراتيجيات التصدير. ومنظمة الأغذية والزراعة تضم إحدى عشرة هيئة دولية من هيئات السلع الأساسية، ومن ثم، فإنها تتسم بوضع مختلف، ويجري القيام من خلالها بتنفيذ شتى المشاريع، وذلك عن طريق أفرقتها الحكومية الدولية المعنية بسلع أساسية محددة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٤/٥٩، اضطلعت الهيئات الدولية للسلع الأساسية لدى منظمة الأغذية والزراعة بالإشراف على ٢٧ مشروعا من المشاريع التي تتضمن مفاهيم لسلاسل العرض، مما ورد في الفقرة ٢٠ من القرار. ولقد اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة أيضا بتنفيذ مشروع جارٍ من مشاريع المنظمة الدولية للبن، وذلك بتمويل كبير من الصندوق المشترك للسلع الغذائية.

خامسا - الاستنتاجات

٣٨ - تحسّنت أسعار السلع الأساسية، إلى حد كبير، خلال السنوات الخمس الماضية. وليس من المحتمل أن تشكل هذه الزيادات في الأسعار انفصالا نهائيا عن ذلك الاتجاه الهابط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية، ولكنها توفر فرصة للبلدان النامية كيما تقوم بمعالجة التحديات الإنمائية العاجلة، وكيما تشرع في برامج تستهدف بصفة خاصة صغار وفقراء منتجي السلع الأساسية. ويتمثل التحدي القائم في توزيع الفوائد على قطاعات المجتمع المحرومة، وفي تخفيف حدة الفقر، وفي الأخذ بمسار إنمائي مستدام. ومن الحريّ بالبرامج ذات الصلة أن تستهدف تيسير التنوع والتغيّر الهيكلي في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بالإضافة إلى تمكين المنتجين من التكيف على نحو أفضل مع الهبوط الحتمي للأسعار في المستقبل. وثمة ضرورة، فضلا عن ذلك، لدعم المجتمع الدولي، وذلك بطرق تتضمن وضع مخططات محسنة وأكثر سهولة في الاستعمال فيما يتصل بالحد من حالات الهبوط في عوائد التصدير. وينبغي القيام، على سبيل الأولوية، بالأخذ بحلول تستند إلى

التأمين بهدف تيسير تمويل هذه المخططات، وتمكين المصدرين من الحصول على دعم أفضل توقيتاً.

٣٩ - وتعليق جولة مفاوضات الدوحة يعني أنه لا يحتمل أن تتحقق، على المدى القصير، تلك التحسينات التي كانت متوخاة في مجال تشغيل الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وفيما يتصل بالتدابير الداعمة للبلدان النامية بطرق تتضمن الأخذ بآلية المعونة مقابل التجارة. ومن ثم، فإن تنمية قطاعات السلع الأساسية ستعتمد بصورة أساسية على سياسات محددة لهذه السلع، على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن الخلق بهذه السياسات أن تستهدف المنتجين في أقل البلدان نمواً وأيضاً في سائر البلدان النامية التي كانت مبعده عن عملية التنمية. وهناك أهمية خاصة، في هذا السياق، للمساعدة التقنية وبناء القدرات بهدف تحسين تنافسية منتجي السلع الأساسية.

٤٠ - وفي السنوات الخمس الماضية، يلاحظ أن التجارة فيما بين البلدان النامية قد زوّدت أسواق السلع الأساسية بكافة الحوافز الدينامية تقريباً. والطلب الآسيوي المطرد على السلع الأساسية يكمن، على نحو جزئي، وراء اتساع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية. وثمة أهمية للقيام، بشكل سليم، باستخدام هذه الدينامية الجديدة في مساندة جهود التنمية وتخفيف حدة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية الأشد فقراً، وكذلك في تلك البلدان الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية. ومن المهم إلى حد كبير، في هذا الصدد، أن تتحقق إمكانات زيادة التجارة في الأغذية الرئيسية، ولا سيما لدى البلدان الواقعة في نفس المنطقة الفرعية.

٤١ - وسوف تحتاج البلدان النامية إلى تقييم كيفية زيادة مساهمة تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب في النمو والتنمية على نحو شمولي واسع النطاق. وقد يتضمن هذا الاضطلاع بجهود جادة لإزالة العوائق التي تعترض سبيل التجارة، مع التركيز على تلك المجالات الجغرافية والسلعية التي يمكن فيها تحقيق زيادات كبيرة في حجم التجارة بأسلوب بالغ السهولة، وذلك إلى جانب وضع سياسات ترمي إلى تعميق تأثير التجارة وتسهيل توزيع المنافع بشكل أوسع نطاقاً.

٤٢ - وينبغي السعي إلى إنشاء آلية المعونة مقابل التجارة بشكل مستقل عن التطورات في جولة الدوحة، مع عدم اعتبارها مجرد وسيلة لمساعدة البلدان في التكيف مع تحرير التجارة. ومن الحريّ بتلك الآلية أن تدعم عملية تحسين القدرة التجارية، وأن تركز بشدة على السلع الأساسية مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً وسائر الاقتصادات الضعيفة، ويلزم تمويل تلك الآلية على نحو كاف، مع تشغيلها على سبيل السرعة.

٤٣ - وفيما يخص تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٩، يراعى أن كافة المنظمات الحكومية الدولية الواردة في هذا القرار قد استمرت في إيلاء الأولوية لقضايا السلع الأساسية في برامج عملها. ومع هذا، فإنه لم يُتَح سوى عدد ضئيل من الموارد الجديدة. وفي ظل الأحوال الراهنة، حيث تعتمد البلدان النامية على التجارة فيما بين بلدان الجنوب بوصفها العنصر الدينامي الأساسي أو الوحيد في أسواق السلع الأساسية، يلاحظ أن المساعدة التقنية المقدمة لدعم وضع السياسات وبناء القدرات تكتسب مزيداً من الأهمية، وذلك بهدف التوصل، بصفة خاصة، إلى تمكين البلدان النامية من التكيف مع متطلبات هذا القطاع الدينامي من التجارة الدولية.

٤٤ - وفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي أُعلن عنها في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، لم تدخل حيز النفاذ، بكل أسف، من جراء الافتقار إلى الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء. وتعد الجهات المذكورة في القرار ٢٢٤/٥٩، وهي جهات تشمل كيانات عامة وخاصة إلى جانب هيئات وطنية ودولية، يشكّل دليلاً واضحاً على ضرورة الأخذ بآليات مناسبة من شأنها أن تتيح التشاور فيما بين أصحاب المصلحة، وأن تلفت انتباه الحكومات والمجتمع المدني وقطاع المؤسسات.